

وله المحمل المعتاد وفي القياس لا يجوز وما هو
 قول الشافعي **ورويته** اي رواية الحال المحمل
احب ولمقدار **زاد** عطف على قوله ليحمل لان
 معناه لان يحمل اي للمحمل يعني استاجر جملا
 ليحمل مقدار زاده فيحمل **فاكل منه** في الطريق
رد عوضه اي جازله ان يرد عوض ما اكل
وتصح الاجارة ونسبها وللزراعة والمعا
ملة والمضاربة والوكالة والكفالة والا
يصا والوصية والقضا والطلاق والاما
رة والعناق والوقف اي تصح هذه الاشيا
 الاربعة عشر عندنا خلافا للشافعي حال
 كون المذكور او كل واحد **مضافا** الي زمان
 المستقبل **لا البيع** **واجازته** بان باع فضولي
 عبد رجل فقال المالك اذا جاعد فقد اجرت
وفسخت والقسمة والتزكوة والهبه والنكاح

اي محصورة اراد ما يبقي في الارض من اصول
 القصب محصورة كذا في المغرب قال الامام
 السرخسي هذا اذا كانت الريح هادنه من هه
 اي ساكنه وفي نسجه هادية من اليا من هوه
 بالهمزة اي سكن حين او قد النار ثم تغيرت
 فاما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يفمن
 ولو سقي سقيا لا تحتمله الارض فتعدي
 الي ارض جاره يفمن **وان اعد خياط او**
صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل
بالنصف مع صورته خياط او صباغ اعد
 في حانوته خياط او صباغ اعلي ان يتقبل
 العمل ويطرح عليه ويكون الاجر بينهما نصفين
مع استحسانا وان استاجر جملا ليحمل
عليه ممرلا بفتح الميم الاول وكسر الثاني او
 بالعكس اليهودج الكبير **وراكبين** الي مكة صح
وله